No. 51187*

United States of America
and
Tunisia

Exchange of notes constituting an agreement between the Government of the United States of America and the Government of the Republic of Tunisia regarding the surrender of persons to the International Criminal Court. Tunis, 5 June 2003

Entry into force: *22 December 2003 by notification, in accordance with the provisions of the said notes*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United States of America, 20 August 2013*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

États-Unis d'Amérique
et
Tunisie

Échange de notes constituant un accord entre le Gouvernement des États-Unis d'Amérique et le Gouvernement de la République tunisienne relatif à la remise de personnes à la Cour pénale internationale. Tunis, 5 juin 2003

Entrée en vigueur : *22 décembre 2003 par notification, conformément aux dispositions desdites notes*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *États-Unis d'Amérique, 20 août 2013*

Aucun numéro de volume n'a encore été attribué à ce dossier. Les textes disponibles qui sont reproduits ci-dessous sont les textes originaux de l'accord ou de l'action tels que soumis pour enregistrement. Par souci de clarté, leurs pages ont été numérotées. Les traductions qui accompagnent ces textes ne sont pas définitives et sont fournies uniquement à titre d'information.

ويبقى تبادل الرسائل هذا ساري المفعول حتى انقضاء عام واحد من تاريخ الإشعار الذي يرسله أحد الطرفين إلى الطرف الآخر يبلغه فيه بنيته إنهاء العمل بتبادل الرسائل هذا. وتبقى نصوص تبادل الرسائل هذا سارية المفعول فيما يتعلق بأي فعل يحدث أو أي ادعاء يستجد قبل انتهاء العمل الفعلي بتبادل الرسائل هذا.

تكون للنص الإنجليزي والعربي لتبادل الرسائل هذا، نفس الحجية. وفي صورة الاختلاف في التأويل يتم اعتماد النص الإنجليزي.

وتفضلوا، صاحب المعالي، بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير."

وجوابا على ذلك، أتشرف بأن أؤكد لكم موافقة حكومة الجمهورية التونسية على ما سبق ذكره.

وتفضلوا صاحب المعالي، بقبول أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

حرر بتونس في05 جوان 2003.

يوسف المقدم

كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية

السيد سفير
الولايات المتحدة الأمريكية
- تونس -

أ. للتسليم أو للإحالة بأية وسيلة كانت إلى المحكمة الجنائية الدولية لأي غرض كان. أو

ب.للتسليم أو الإحالة بأية وسيلة كانت إلى أي كيان آخر أو إلى أي بلد ثالث لغرض التسليم إلى المحكمة الجنائية الدولية أو الإحالة لها أو الطرد إلى بلد ثالث بغرض التسليم أو الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

3. عند قيام الولايات المتحدة الأمريكية بترحيل أو تسليم أو إحالة شخص يتبع الجمهورية التونسية إلى بلد ثالث، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح بتسليم أو إحالة ذلك الشخص إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل البلد الثالث، إلا في حالة وجود موافقة صريحة من حكومة الجمهورية التونسية على ذلك.

4. عند قيام حكومة الجمهورية التونسية بترحيل أو تسليم أو إحالة شخص يتبع الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلد ثالث، فإن الجمهورية التونسية لا تسمح بتسليم أو إحالة ذلك الشخص إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل البلد الثالث، إلا في حالة وجود موافقة صريحة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك.

5. يقر كل طرف، مع مراعاة التزاماته القانونية الدولية، على الامتناع عن التسهيل أو الموافقة أو التعاون مع ما يبذله أي طرف ثالث أو بلد ثالث لتنفيذ ترحيل أو تسليم أو إحالة شخص ما يتبع الطرف الآخر إلى المحكمة الجنائية الدولية.

6. يمكن لأي طرف أن يتقدم للطرف الآخر بطلب للاستشارة بخصوص حالات ذات أهمية خاصة.

وفي صورة ما إذا حظي هذا الاقتراح، المشار إليه أعلاه، بموافقتكم، فإننا نقترح عليكم، صاحب المعالي، اعتبار هذه الرسالة ورسالة إجابتكم التي تحمل نفس المضمون، اتفاقا بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الجمهورية التونسية.

ويدخل تبادل الرسائل هذا حيز التنفيذ بداية من تاريخ تلقي الإشعار الثاني الذي يعلم بموجبه الطرفان بعضهما بعضا بإتمام الإجراءات الداخلية الخاصة بكليهما.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

الجمهورية التونسية

وزارة الشـــؤون الخارجيـــة

الوزيـــر

صاحب المعالي:

لقد بلغتني رسالتكم عدد 751 بتاريخ 05 جوان التي تضمنت ما يلي:

"صاحب المعالي:

تبعا للمباحثات الأخيرة التي جرت بين ممثلين عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الجمهورية التونسية حول مسألة تسليم الأشخاص للمحكمة الجنائية الدولية، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تقترح ما يلي:

إذ يؤكد الطرفان على أهمية إحالة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى القضاء،

وإذ يذّكران بأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المبرم بروما في 17 جويلية 1998 (نظام روما الأساسي) في نطاق ندوة الأمم المتحدة للسفراء المفوضين حول إنشاء محكمة جنائية دولية، يهدف إلى تكملة المحاكم الجنائية الوطنية وليس الحلول محلها،

وبالرجوع إلى المادة 98 من نظام روما الأساسي، واعتبارا إلى عدم عضوية حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة الجمهورية التونسية للمحكمة الجنائية الدولية،

1. يقصد في هذا الاتفاق بمصطلح "الأشخاص" المسؤولون الحكوميون الحاليون أو السابقون أو الموظفون التابعون لأحد الطرفين، كما تعني العاملين في المؤسسة العسكرية التابعة لأحد الطرفين أو مواطني أحد الطرفين.

2. لن يتعرض الأشخاص التابعون لأحد الطرفين والموجودون في أراضي الطرف الآخر لأي من الإجراءات التالية، إلا في حالة موافقة صريحة على ذلك من الطرف الأول :

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

Embassy of the United States of America

Note No. 751

Excellency :

Referring to recent discussions between representatives of the Government of the United States of America and the Government of the Republic of Tunisia regarding the surrender of persons to the International Criminal Court, the Government of the United States of America has the honor to propose the following:

Reaffirming the importance of bringing to justice those who commit genocide, crimes against humanity and war crimes,

Recalling that the Rome Statute of the International Criminal Court done at Rome on July 17, 1998 (Rome Statute) by the United Nations Diplomatic Conference of Plenipotentiaries on the Establishment of an International Criminal Court is intended to complement and not supplant national criminal jurisdiction,

Bearing in mind Article 98 of the Rome Statute, and taking into consideration that both the Government of the United States of America and the Government of Tunisia are not parties to the International Criminal Court,

1. For purposes of this agreement, "persons" are current or former government officials, employees or military personnel or nationals of one party.

2. Persons of one Party present in the territory of the other shall not, absent the express consent of the first Party,

    a) be surrendered or transferred by any means to the International Criminal Court for any purpose, or

His Excellency
Habib Ben Yahia
Minister of Foreign Affairs
Tunis